تذليل العقبات لإنهاء مشروع محطة تصفية مياه 16 تشرين بأسرع وقت ممكن

محافظ اللاذقية: العمل على تحسين الواقع المائي في المحافظة

| اللاذقية- عبير محمود

في أول اجتماع له مع مديري المؤسسات والجهات العامة، أكد محافظ اللاذقية خالد أباظة ضرورة تقديم الأفضل لناحية الخدمات وتسهيل الإجراءات للتخفيف عن المواطنين، مشيراً إلى أن ظروف الحرب والحصار على بلدنا ليست مبرراً لأي تقصير.

وشدد أباظة على ضرورة توفير بيئة العمل المناسبة وتسهيل مهام المديريات والتعاون مع أعضاء المكتب التنفيذي والعمل كفريق واحد في هذه المرحلة التي تتطلب من الجميع بذل المزيد من الجهود للارتقاء بمستوى الخدمات، وإيجاد الحلول للقضايا التي تتعلق بالمواطنين مباشرة وخاصة المياه والنقل والنظافة.

وفي جولة له، اطلع أباظة على سير العمل في محطة تصفية مياه بحيرة 16 تشرين، لأغراض مياه الشرب، مؤكداً العمل على متابعة واقع المياه وإجراءات تحسين الواقع المائي في المحافظة.

وفي موقع المحطة عقد محافظ اللاذقية اجتماعاً بحضور ممثلي الشركة المنفذة «فود ستروي الروسية» أثنى خلاله على دقة التنفيذ وجودته وتعاونها مع الكوادر المحلية على إنجاز العمل.

وأشار أباظة إلى أهمية التعاون والتنسيق المستمر بين سورية وروسيا الاتحادية في مختلف المجالات، وأن تنفيذ هذه المحطة وأهميتها على الواقع المائي في المحافظة يأتي كجزء من هذا التعاون المثمر على الصعد كافة.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على بعض المقترحات التي تقوم على مجموعة خطوات بالتنسيق بين مؤسسة مياه الشرب والشركة المنفذة، والشركة العامة للدراسات الهندسية كجهة مشرفة على المشروع، في إطار التفاهم لتذليل صعوبات استلام المحطة ليتم وضعها في الخدمة بأسرع وقت ممكن.

كما شملت الجولة، تفقد سير العمل في مشروع إنشاء سد الشيخ حسن في البسيط بريف اللاذقية الشمالي وتقدم أعمال التنفيذ، والتي وصلت إلى نسبة 75،6 بالمئة، وأكد أباظة ضرورة معالجة معوقات التنفيذ ليدخل المشروع في الخدمة.

وأشار المحافظ إلى أهمية المشروع لناحية تعزيز الوارد المائي في المنطقة، وبالتالي تقليل فترات انقطاع المياه على القرى المستفيدة من المشروع بشكل عام.

وعن المشروع، قال مدير الموارد المائية محمود قدا: إن السد عند وضعه بالخدمة، يؤمن وارداً مائياً لأغراض الشرب والري وهو بسعة تخزينية تصل إلى 1،776 مليون متر مكعب، وأن الأعمال الجارية حالياً، وصلت إلى نحو 75،6 بالمئة.

التفاح.. الشجرة المدللة لا تلقى اهتمام الحكومة

مدير مكتب التفاحيات لـ«الوطن»: السنة الحالية الأقل إنتاجاً بسبب المعاومة

| السويداء- عبير صيموعة

أكد الكثير من مزارعي محافظة السويداء أن القرارات الحكومية الأخيرة في رفع تكاليف مستلزمات العملية الزراعية من أسمدة وأدوية ومحروقات للفلاح نظراً لعجزه التام عن تأمين تلك المستلزمات أمام الارتفاعات المتلاحقة لأسعار جميع تلك المستلزمات فضلاً عن عدم تأمينها بالكميات المطلوبة وخاصة بما يخص المحروقات، هذا فضلاً عن التراخي والمماطلة في اعتماد الأسعار لكل المحاصيل مع عدم الالتزام بأي من الأسعار التأشيرية التي لم تأتي عن عبث إنما تقوم بوضعها لجان مختصة سواء لمحصول العنب أو التفاح.

وأشار الكثير من مزارعي التفاح أنه وأمام ما صادف الموسم الحالي من إشكاليات وأزمات في تأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة الأدوية لزوم المكافحة فضلاً عن المحروقات التي تم توزيعها بالقطارة وبكميات شحيحة حالت دون تقديم الخدمات المطلوبة للأشجار وصولاً إلى التسعيرة التأشيرية التي لم تصدر إلا بعد أن كان الفلاح وقع بين براثن التجار والسماسرة لتأتي المفاجأة الأكبر بأن التسعيرة المعتمدة والتي لم يتجاوز النوع الممتاز فيها 6800 ليرة كانت بمنزلة الشعرة التي قصمت ظهر البعير، مؤكدين أن المزارعين ممن تواصلوا مع «الوطن» أنه وفي ظل هذه السياسة الزراعية التي تعتمدها الوزارات المعنية فإن كثيراً منهم لن يستطيع الاستمرار في تخديم بساتينهم للعام القادم وبالتالي هجرها وخاصة أن كثيراً منهم ما زال يرزح تحت دين مستلزمات الإنتاج للموسم الحالي والتي في حال استطاع قبض أثمان تفاحه فإنه لن يغطي تلك التكاليف لأن معظمه سيكون من نصيب الصيدليات الزراعية.

من جهته مدير مكتب التفاحيات في وزارة الزراعة منير صيموعة أوضح لـ«لوطن» أن شجرة التفاح شجرة مدللة من بين الأشجار المثمرة، حيث تحتاج إلى عناية خاصة لأن آفاتها وأمراضها كثيرة مقارنة مع الأشجار المثمرة الأخرى ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الكيلوغرام الواحد من التفاح، مضيفاً: تحديد مخصصات المازوت بواقع 2 ليتر للدونم الواحد

حقيقة غير كافية إلا لحراثة مرة واحدة وخصوصاً أن حاجة الدونم الواحد بكميات تتراوح بين 10 و15 ليتراً على أقل تقدير في حال تم تقديم الخدمات المطلوبة لأشجار التفاح من حراثة ومكافحة.

أما المكافحات المتمثلة بأعمال الرش والمبيدات وأوضح أن أي حقل يحتاج كحد أدنى إلى خمس مكافحات عدا الزيت الشتوي والنحاس على مستوى محافظة السويداء، موضحاً أن الأسعار التأشيرية يتم وضعها وفق تكاليف الإنتاج منذ التأسيس مروراً بالخدمات المقدمة من حراثة ومكافحة وغيرها، مشيراً إلى أن التكاليف هذا العام اختلفت من محافظة إلى محافظة نتيجة الخدمات المقدمة وكمية الإنتاج.

ولفت مدير مكتب التفاحيات إلى التراجع في تقديرات الإنتاج لهذا العام من التفاح على مستوى القطر، بحيث كانت السنة الحالية السنة الأقل إنتاجاً لعدة أسباب أولها ظاهرة المعاومة «وهي ميل الأشجار للحمل الغزير في عام وإعطائها حمل قليل أو معدوم في العام التالي» وهي ظاهرة سلبية تواجه مزارعي الأشجار المثمرة بشكل عام ومزارعي التفاح بشكل خاص، عازياً ظاهرة المعاومة لمجموعة من الأسباب أهمها: العوامل البيئية والتغيرات المناخية الحاصلة، إضافة للخدمات الزراعية المقدمة للشجرة من تقليم وتسميد وحراثة ومكافحة آفات كذلك الصفات الوراثية الخاصة بالصنف المزروع والحمل الزائد.

ولفت إلى أن ظاهرة المعاومة ظهرت هذا العام بشكل كبير وملحوظ في محافظة السويداء والقنيطرة والجزء الشرقي من محافظة ريف دمشق، فيما تعرضت المناطق الوسطى والساحلية «حمص، اللاذقية، طرطوس» لتساقط حبات البرد في بداية شهر أيار الفائت والتي تسببت في حدوث أضرار ميكانيكية على ثمار التفاح في تلك المناطق وخاصة في حمص والتي سجلت 80 بالمئة نسبة إصابة وأدت لتحويله إلى محصول غير قابل للتخزين، حيث سجلت كميات الإنتاج المقدرة بحمص العام الحالي 40 إلى 50 ألف طن، في حين تجاوزت العام الماضي الكميات المنتجة 110 آلاف طن.

وأشار إلى أن السبب الآخر لانخفاض تقديرات الإنتاج إنما يعود إلى انخفاض المساحة المزروعة «في محافظات حمص واللاذقية»، موضحاً أنه قام كثير من مزارعي حمص بقلع أشجار التفاح نتيجة انتشار مرض جرب التفاح الذي يعود إلى خصوصية المنطقة الوسطى من أمطار ربيعية وتلازمها مع ارتفاع درجات الحرارة ما أدى إلى وضع كارثي وتراجع المساحات المزروعة بالتفاح إلى أرقام كبيرة، يضاف إليها في السويداء قضية الزرع العشوائي والذي يعود لرغبة الفلاح بإدخال التفاح إلى مزارعه، ما أدى إلى قلعه على مراحل متتابعة في كثير من المناطق منها حالياً «شهبا، القريا، خراب عرمان، عيون، الكارس» وذلك لدخول الشجرة بشكل عشوائي على مناطق غير مناسبة لها، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بما لا تتناسب مع الكميات المنتجة من التفاح.

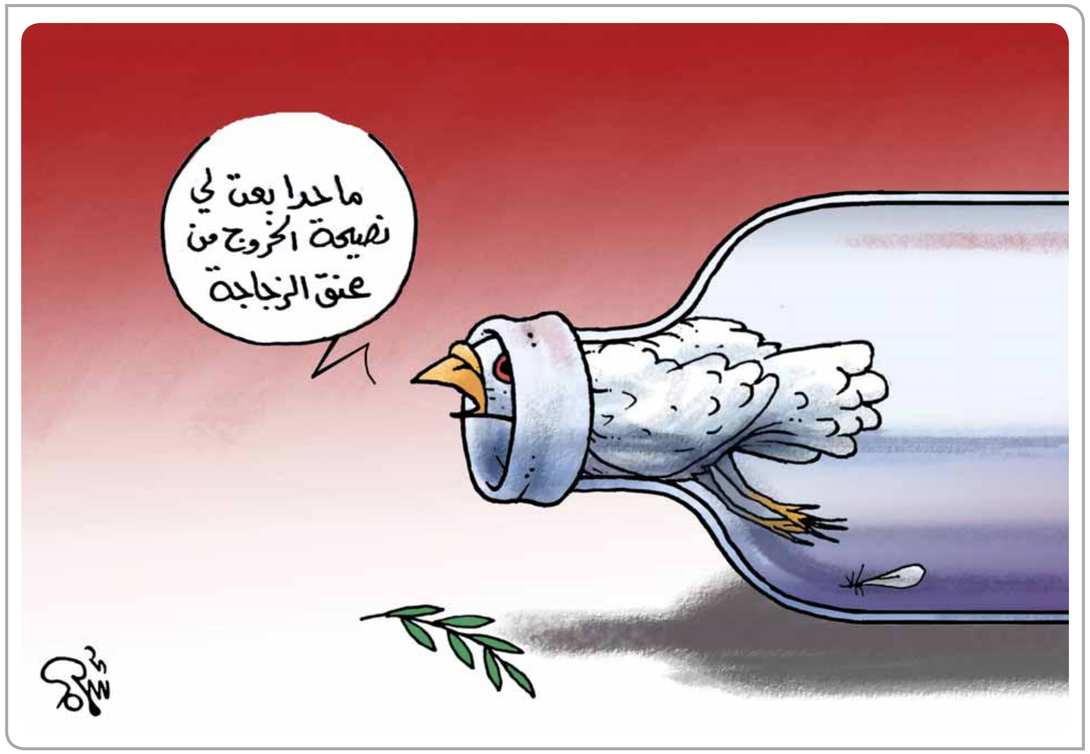

استمرار تقديم التسهيلات للفلاحين في حلب.. ومهلة جديدة للمتأخرين في تسديد رسوم أملاك الدولة

مدير الزراعة: تسويق ٧١٩ طناً من القطن المحبوب والتقديرات ١١٠٠ طن

| محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني عن موافقة اللجنة الزراعية الفرعية على استمرار العمل باعتماد الكشف الحسي على الزراعات القائمة في الموسم الزراعي 2024– 2025 من اللجان المكانية لمنح التنظيم الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وثائق الملكية بناء على طلب صاحب العلاقة، ويعتبر هذا الكشف الحسي وثيقة للحصول على مستلزمات الإنتاج نقداً ومنح شهادة المنشأ ولا تعتبر هذه الوثيقة كمستند ملكية لدى أي جهة من الجهات الرسمية وذلك للمساحات المخطط لها حصراً.

وبين مدير الزراعة أن اللجنة التي عقدت اجتماعها برئاسة محافظ حلب حسين دياب ناقشت في اجتماعها الأخير وضع المحاصيل الزراعية والخطة الزراعية للموسم القادم، مشدداً على توفير كل ما يحتاجه الفلاح لدعم الإنتاج الزراعي وتقديم أقصى التسهيلات الممكنة للفلاحين في إطار القانون.

وأضاف حرصوني: اللجنة وافقت كذلك على منح الكشف الحسي للمساحات الصغيرة المعفاة من التنظيم الزراعي حتى لا تفقد هذه المساحات حقها في الحصول على المحروقات.

وتقرر مراجعة الخطة الإنتاجية الزراعية خلال شهري كانون الأول وآذار لإيجاد بدائل للمساحات غير المعدة واقتراح محاصيل أخرى بديلة عن المحاصيل غير المزروعة ولحظ المساحات الجديدة في حال تحسن حجم المخازين المائية.

كما تم استعراض الخطة الإنتاجية المعتمدة لمحافظة حلب على مستوى كامل المحافظة وعلى مستوى المناطق الآمنة فيها.

وفي الغضون استعرض مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في الاجتماع المادة 8 من القرار 8 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 59 الناظم للخطة الإنتاجية الزراعية التي تتضمن مستندات الحيازة التي يعتمد عليها لإجراء التنظيم الزراعي.

بعد المناقشة قررت اللجنة الموافقة على اعتبار وكالة الغائب وكالة قضائية خاصة يعتد بها كمستند حيازة للتنظيم الزراعي.

وفيما يتعلق بمحصول القطن ذكر مدير الزراعة أن الخطة للموسم الحالي في محافظة حلب زراعة 3550 هكتاراً تم الترخيص لزراعة 2017 هكتاراً منها، أما التنفيذ الفعلي للزراعة فقد كان 451 هكتاراً وبلغت المساحة المقطوفة حتى الآن بحدود 300 هكتار والكمية المقطوفة 725 طناً، متوقعاً أن تصل إلى 1100 طن بعد انتهاء عمليات القطاف، والمسوقة حتى مساء أمس الأول 719 طناً.

وفيما يتعلق بأراضي أملاك الدولة عرضت في الاجتماع مذكرتا مديرية زراعة حلب فيما يخص أراضي أملاك الدولة التي تضمنت أنه بناء على ما تقرر في اجتماع سابق للجنة الزراعية بمصادرة المحاصيل المزروعة على أراضي أملاك الدولة للمواطنين الذين لم يتابعوا إجراءات التمديد لعقودهم ولم يتقدموا بطلبات تمديد لعقودهم وقاموا بزراعة الأرض تجاوزاً، وبناء عليه تم رفع جداول إلى مديري المناطق عن طريق المحافظ بأسماء المواطنين الذين لم يتابعوا إجراءات التمديد، فقد راجع عدد من المواطنين الواردة أسماؤهم ضمن جداول مصادرة المحصول الصيفي لموسم 2023–2024 الذين قاموا بتسديد الذمم المالية المترتبة عليهم للموسم الصيفي 2023–2024 ولم يقوموا بتسليم إيصالات الدفع إلى مديرية الزراعة نتيجة تقصير وإهمال منهم.

وبعد المناقشة قررت اللجنة منح مهلة حتى اليوم الأول من الشهر القادم للأشخاص الذين بادروا لسداد الذمم المالية المترتبة عليهم لشطب أسمائهم من جداول المصادرات.